الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المحكمة الدستورية

الخميس 4 ديسمبر 2025

بيان

في خطوة تهدف إلى ترسيخ حماية الحقوق والحريات في العصر الرقمي، تنظم المحكمة الدستورية، بالشراكة مع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، يوم 4 ديسمبر 2025، يوماً دراسياً، حول مجالات التكامل والتعاون بين المؤسستين، لضمان حماية مثلى للحقوق والحريات الدستورية في البيئة الرقمية، من تنشيط أعضاء و إطارات المؤسستين، و بحضور ممثلين عن مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية.

يأتي في مقدمة هذه الحقوق، الحق في حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي أصبح في صلب النقاشات القانونية في المجتمع الدولي. وهو الواقع الذي تفاعل معه المؤسس الدستوري الجزائري، أين أقرّ الحق في حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بموجب المادة 47 من دستور الفاتح من نوفمبر 2020، والتي تنص صراحة على أن "حماية الأشخاص عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي"، مما منحه قوة إلزامية. وقد أعقب ذلك، تعديل القانون رقم 18-07، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بموجب القانون رقم 25-11، المؤرخ في 24 يوليو 2025.

يطرح هذا اليوم الدراسي، تساؤلات جوهرية، حول كيفية بناء علاقة تعاون وتكامل بين المحكمة الدستورية والسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، باعتبارهما مؤسستين حديثتي النشأة، لضمان حماية فعّالة ومتكاملة للحقوق والحريات الدستورية في ظل الثورة الرقمية، و ذلك عبر إبراز اختصاصات كلا المؤسستين في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتحديد مجالات العمل المشترك، ووضع آليات عملية وفعّالة للتعاون بينهما.